PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Messa**
DATE:	**14-February-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**200,000**
TITLE :	**Weekly Al Messa Reveals and Warns: Private Hospitals in the Hands of Foreigners**
PAGE:	**10**
ARTICLE TYPE:	**NGO News**
REPORTER:	**Ashraf ABO Seif - Ezza Yehia**

أشرف أبو سيف وعزة يحيى

يتعرض القطاع الطبى الخاص لهجمة شرسة من أجل فرض السيطرة والاحتكار عليه رغم أنه يقدم ٧٠٪ من الخدمة الصحية للمواطنين من خلال قيام احدى الشركات متعددة الجنسيات بشراء مجموعة كبرى من المستشفيات ومراكز التحليل بجانب التفاوض على شراء عدد ضخم اخر وكذلك بعض شركات الدواء.
ومع غياب الرقابة على هذه الصفقات المريبة تزداد الخطورة والخوف على مستقبل الرعاية الصحية لملايين المرضى الذين لا يمتلكون القدرة على دفع تكاليف القضية الشائكة كشفت بوضوح عن سياسات خاطئة وقوانين لا تراعى الحفاظ على المصالح وحماية حقوق المواطنين.

« المساء الاسبوعية » تكشف .. وتحذر

المستشفيات الخاصة .. فى قبضة الأجانب !!

شركة متعددة الجنسيات تسعى لشراء المنشآت الطبية الكبرى

شحاتة محمد شحاتة

د. محمد حسن خليل

د. سامح فريد

د. رضوان شعبان

شحاتة محمد شحاتة: خطر كبير على الأمن القومى

د. محمد حسن خليل: صفقات مريبة تؤدى إلى كارثة طبية

د. سامح فريد: الاستثمارات مطلوبة ولكن.. احذر من الاحتكار

أمين نقابة الأطباء: لن نقف متفرجين .. لحماية المرضى

المسئولون فى المجال الطبى أكدوا أننا مقبلون على كارثة إذا استمرت هذه الصفقات تحقق أغراضها حيث تمكن الأجانب من الهيمنة على قطاع حيوى مهم وهو الصحة بحجة أنها أموال خاصة لا تملكها الدولة على الرغم من أن الصحة ليست سلعة تخضع للعرض والطلب ولكنها حق من حقوق الإنسان.
الأمر الأخر المثير للقلق عدم معرفة هوية

وتوفير العلاج اللازم لهم وعلى الرغم من أنها خطوة جيدة لكنها تصطدم بقانون الاستثمار الحالى بحرية تداول الأسهم والبيع والشراء لذلك نطالب رئيس الجمهورية بصفته مسئولاً عن اصدار التشريعات فى المرحلة الحالية بإصدار قانون لعدم السماح

بيعها لشركة واحدة فقط إلى جانب معملى البرج والمختبر وهذا سيعرضنا لعواقب وخيمة.

غموض الصفقات

● د. عبدالنعم عاشور رئيس جمعية مرضى الزهايمر وأستاذ أمراض المخ والأعصاب.. أوضح أن الصفقات التى جرت مؤخراً فى

تكفى لسداد القروض.
أكد أن جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ليس لديه الحق فى الرفض أو الموافقة على أى صفقات اندماج أو استحواذ تتم فى السوق لأن القانون الحالى للجهاز لا يوجد به نص يحدد الأمر مع العلم أن قوانين الأجهزة المماثلة فى دول العالم تنص على ضرورة موافقة الجهاز أو رفضه على عمليات

VANTAGE COMMUNICATIONS

BAYER

PRESS CLIPPING SHEET

خاصة لا تملكها الدولة على الرغم من أن الصحة ليست سلعة تخضع للعرض والطلب ولكنها حق من حقوق الإنسان.

الأمر الآخر المثير للقلق عدم معرفة هوية المستثمرين وحقيقة أموالهم حيث يتم التستر وراء شركات يتم تأسيسها فى مجموعة من الجزر الأجنبية بهدف الاستحواذ على القطاع الصحى بكل عناصره.

ومع غياب الشفافية وتجاربنا المريرة مع الاستثمار الأجنبى التى انتهت بتوقف الأنشطة أو اعادة بيعها نتساءل لمصلحة من نترك صحة المصريين فى قبضة الاحتكارات التى تدخلنا فى متاهات حول مستقبل العلاج؟!

● يرى د. سامح فريد وزير الصحة السابق.. أن دخول شركات استثمارية للقطاع الصحى عن طريق شراء بعض الكيانات الطبية هو توجه لوزارة الصحة منذ عدة سنوات لأن المطلوب هو فصل الخدمة عن التمويل وتشجيع القطاع الخاص على الدخول فى مجال الاستثمار الطبى لضمان التطوير وتقديم الخدمات بجودة عالية فى المعامل والمستشفيات مع الوضع فى الاعتبار أن العالم يمضى بتقدم سريع فى مجال التقنيات الطبية ونحن بحاجة إلى استثمارات ضخمة تغير المنظومة الصحية إلى الأفضل.

أكد ضرورة قيام الدولة بدور كبير لمواجهة أى احتكار أو تلاعب من قبل الشركات الكبرى والذى يتمثل فى الرقابة والمتابعة وتطبيق القوانين والقرارات بحزم أمام أية مخالفات.

قال ان الدولة لن تستطيع بأى حال من الأحوال تحمل تكلفة علاج المواطنين خاصة بالنسبة لبعض الأمراض التى تحتاج لمبالغ طائلة مثل الأورام والفيروسات.

أوضح أن ترك المواطن فريسة لدى المستشفيات الخاصة أو تحت رحمة أحد الأطباء هو الكارثة فلا يجب أن تتخلى عن دورها فى الرعاية الصحية سواء فى المستشفيات التابعة لوزارة الصحة أو الاستثمارية.. وأخيراً تشجيع القطاع الخاص مطلوب فى الوقت الحالى لكن لابد أن يسبق ذلك وضع نظام سليم وفعال لضمان توفير الرعاية الصحية الكريمة واللائقة باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان.

أكد على أهمية أن تكون الدولة رقيباً على عمليات البيع حتى تضمن عدم حرمان المرضى من الخدمة الطبية.

قضية خطيرة

● د. رشوان شعبان الأمين العام لنقابة الأطباء.. أشار إلى قضية خطيرة وهو عدم معرفة هوية أصحاب احدى الشركات التى استحوذت بالفعل على بعض معامل التحاليل والمستشفيات الكبرى بنسب وصلت بعضها إلى ١٠٠٪ وهذه دلالة واضحة على السيطرة على سوق العلاج وتكمن الخطورة فى فرض وتحديد أسعار الخدمات وطرق تقديمها مما يعنى انعدام المنافسة والصحة ليست سلعة نتركها لآليات السوق والعرض والطلب.

أضاف اننا مقبلين على تأمين صحى سوف يشترى الخدمة من تلك المستشفيات الخاصة ليقدمها للمنتفعين مما يعنى أننا لن نكون قادرين على تحقيق منظومة صحية تراعى البعد والعدالة الاجتماعية لأنها سوف تصطدم بالاحتكار ومن المعروف أيضاً أن القطاع الخاص يحتكم فى حوالى ٧٠٪ من الخدمات العلاجية المقدمة للمواطن.

أشار إلى أن نقابة الأطباء تسعى بجهودها للتصدى بقوة لتحول دون توغل القطاع الخاص من غير المصريين للأن الصحة بكل مجالاتها من أدوية وتحاليل ومستشفيات هى أمن قومى يجب عدم اختراقه. وإذا كان لا مفر من البيع فيجب أن يكون لمستثمرين مصريين وتحت رقابة وزارة الصحة ونقابة الأطباء.

قال إذا كنا نريد التوسع فى الاستثمارات الطبية فلماذا لا نسمح بدخول مستثمرين لبناء مستشفيات جديدة بدلاً من شراء المستشفيات الناجحة.

أوضح أن وزير الصحة أصدر القرار ٤٩٧ لسنة ٢٠١٤ والذى ينص على ضرورة الحصول على موافقة من الوزارة قبل اتمام عمليات الشراء أو تغيير إدارة المستشفى من أطباء وعاملين وكذلك عدم المساس بحقوق المرضى الأسهم والبيع والشراء لذلك نطالب رئيس الجمهورية بصفته مسئولاً عن اصدار التشريعات فى المرحلة الحالية بإصدار قانون لعدم السماح بعمليات البيع إلا بعد موافقة وزارة الصحة أسوة بما يحدث فى قطاع البنوك.

شدد على حماية العلاج من الاحتكارات لما لها من مصار مُتعددة خاصة وأن أكثر من نصف السكان لن تستطيع تحمل نفقات العلاج وإذا كنا نتحدث عن منظومة تأمين صحى اجتماعى تتحمل فيه الدولة العبء عن غير القادرين فكيف تستطيع الالتزام بهذه السياسات فى ظل ما يحدث من وقوع القطاع الصحى تحت سيطرة وهيمنة المستثمرين الأجانب.

سوق العلاج

● أشار د. اسامة عبدالحى - وكيل النقابة العامة لأطباء مصر.. إلى أن دخول الاستثمار الأجنبى قد يخلق حالة من التنافس لتقديم خدمات طبية تراعى الدقة والجودة التى افتقدها سوق العلاج فى مصر موضحاً أن هذا التوجه يتفق مع الاتجاهات العالمية كما أن بعض الدول تضع بعض القيود أو الشروط على المستثمرين فى مجال الصحة مثل تحديد نسبة تصل إلى ٤٨٪ لرأس المال الأجنبى.

أوضح أن دور وزارة الصحة ونقابة الأطباء فى الرقابة مطلوب حتى لا يتم التلاعب فى أسعار الخدمات الطبية على حساب المرضى. فمن المعروف أن المنشآت الصحية الخاصة تخضع لقوانين وزارة الصحة وهى المنوط بها الإشراف والتأكد من الالتزام بتطبيق هذه القوانين ولكى نضمن عدم حدوث أى تلاعب أو ممارسات ضارة لابد من تعديل أية قوانين وسد الثغرات أمام أى مستثمر يدخل بهدف الاستحواذ وفرض سياسات بهدف الربح على حساب المرضى.

● د. احمد عبدالعزيز استشارى أمراض الباطنة.. قال لابد من وضع ضوابط صارمة تحد من الممارسات الاحتكارية خاصة مع تزايد صفقات الاستحواذ التى تمت خلال الفترة الماضية والمعروف أن أى مستثمر اجنبى يسعى لرفع أسعار الخدمات أو السلع التى يقدمها ولكن إذا كان الأمر يتعلق بحياة ملايين المرضى فلابد من وقفة فالقطاع الصحى بعد أمن قومى لا يجوز الاستحواذ أو السيطرة عليه بواسطة عناصر اجنبية.

أوضح أن ترك الأمر يمضى بهذه السرعة من خلال بيع بعض المستشفيات الكبرى ومعامل التحاليل وشركات الدواء سيزيد من تفاقم المشكلة خلال المرحلة القادمة لأننا نعانى بالفعل من ارتفاع أسعار العلاج والتى لا تعرف نسبة الزيادة المتوقعة بعد دخول اشخاص جدد إلى هذا المجال. مع الوضع فى الاعتبار أن هناك أكثر من ٦ مستشفيات تعد من أكبر المستشفيات تم

● د. عبدالمنعم عاشور رئيس جمعية مرضى الزهايمر وأستاذ أمراض المخ والأعصاب.. أوضح أن الصفقات التى جرت مؤخراً فى شراء المعامل والمستشفيات وبلغت مليارات الجنيهات تحتاج لمزيد من الايضاح والشفافية حول جنسية المستثمرين من أصحاب الشركات لأن هناك مخاوف من عمليات البيع لعدم الوضوح بالنسبة لأسعار العلاج أو حتى بالنسبة للعاملين فى هذه الصروح الطبية فهل سيتم الاستغناء عنهم بآخرين من الخارج.

قال أن منظومة التفتيش والرقابة هى الفريضة الغائبة التى نعانى منها فى القطاع الصحى وغيره من القطاعات لكن إذا كان الأمر يتعلق بأرواح وحياة المواطنين وصحتهم.

فى النهاية تبقى نقطة مهمة تتمثل فى تحديد قواعد واسس فى عمليات البيع والشراء بحيث تمنع كل الممارسات الاحتكارية التى نخشاها مستقبلاً من دخول الشركات الأجنبية التى تسعى للربح والمكسب فالرعاية والعلاج لا يجب أن يتساووا مع السلع فى أسواق البيع والشراء.

عجز الدولة

● د. محمد حسن خليل المنسق العام للجنة الدفاع عن الحق فى الصحة.. يرى أن ما يحدث من عمليات البيع يوضح عجز الدولة فى حماية وعلاج مواطنيها وكل ما يحدث على أرض الواقع من محاولات يشير إلى أن مستقبل الخدمات الصحية فى مصر يستحق وقفة ومناقشة مجتمعية مفصلة إذا علمنا أن رئيس الوزراء أعلن اضافة مجال حادى عشر لمجالات الاستثمار الخاص التى سيتم طرحها فى المؤتمر الاقتصادى فى مارس القادم وهو الاستثمار فى الصحة والتعليم.

لذلك اطالب بالمصارحة والشفافية وافساح المجال لمناقشات حقيقية للخيارات الاستراتيجية فى قطاع الخدمات الصحية حتى لا نفاجأ بعمليات مشبوهة تهدد صحة المصريين وتتعارض مع مصالح الدولة.

قال أن شراء هذا الكم من المستشفيات الخاصة سيفتح الباب أمام من يمتلكون المقدرة الكبيرة على الانفاق فى الحق فى العلاج ولا أحد يستطيع أن يتوقع حجم الارتفاع فى أسعار الخدمات العلاجية.

موضحاً الغياب الكامل لدور الدولة تجاه هذه الممارسات الضارة مما يتيح للقطاع الخاص الفرصة الربح العالى وزيادة أعباء المرض على المواطنين.

أشار إلى أن هناك اتجاه للدولة فى التخلى عن علاج جميع المواطنين لتعود إلى علاج الفقراء ومن أمراض محدودة عكس المادة ١٨ من الدستور التى تنص على التزام الدولة بإقامة تأمين صحى شامل لجميع المصريين ويغطى كل الأمراض. حتى زيادة الانفاق على الصحة لم يتم هذا العام.

أوضح أن الشركة التى دخلت للشراء تعتمد على القروض من البنوك المصرية أى أن رأسمالها من أموالنا وهذا يوضح أن هناك نية مبيتة لتغيير الأسعار وتحقيق أرباح عالية

يوجد به نص يحدد الأمر مع العلم أن قوانين الأجهزة المماثلة فى دول العالم تنص على ضرورة موافقة الجهاز أو رفضه على عمليات الاستحواذ حتى تتحقق عوامل المنافسة العادلة.

قال ليس أمامنا ازاء هذه الكارثة القادمة إلا ممارسة الضغط الشعبى لوقف هذه المشروعات التى تتناقض مع نصوص الدستور الجديد.

جنسيات متعددة

● شحاتة محمد شحاتة.. المدير التنفيذى لمركز النزاهة والشفافية.. يؤكد أن المشكلة بدأت لشراء ٥٣٪ من أسهم مستشفى القاهرة التخصصى من خلال أغراء المساهمين بالسعر المرتفع مما أثار ضجة كبرى ونبهنا إلى تفاصيل هذه القضية ومن خلال المتابعة استطاعت تهدئة الشركة شراء معامل المختبر والبرج ومستشفيات كبرى مثل كيلوباترا والجولف والقاهرة وتجرى حالياً مفاوضات لشراء النيل بدراوى.

أضاف أن المشترى شركة ذات جنسيات متعددة تدير صناديق استثمارية خاصة ويرأسها باكستانى الجنسية وتتبع طريقة مريبة فى الشراء حيث تقوم بتأسيس شركة فى احدى الجزر المشهورة مثل مالطا والكاريبى وتدفعها للشراء مما يؤكد أن رءوس الأموال المستخدمة مجهولة وتسعى لاحتكار قطاع الصحة ومن المعروف أن القطاع الصحى الخاص يقدم ٧٠٪ من الخدمات الطبية.

ايضاً لم تقم هذه الشركات بأحداث عمليات تطوير أو تعديل فى المستشفيات التى اشتروها كما يقول البعض بل قاموا باستبدال الخبرات التى كانت تتولى الإدارة بمرتبات معقولة بآخرين يتقاضون مبالغ تتراوح بين ٢٠ ـ ٣٠ الف جنيه شهرياً حتى تتمكن من السيطرة عليهم وقد رصدنا حالات تؤكد ذلك فالشخص الذى يدير مستشفى القاهرة الآن تم استبعاده من مستشفى المقاولين العرب بسبب تواضع مستواه الطبى والإدارى.

أوضح أن هذه الشركات تمثل مساساً صارخاً بالأمن القومى لأنها تستطيع وببساطة وفى أى وقت اغلاق هذه الأماكن لأحداث هزة عنيفة فى المجال الطبى ولن يستطيع أحد أن يمنعها من ذلك لأن قانون الاستثمار يتيح لها حرية التصرف كما تشاء!! بحجة أنها أموال خاصة بجانب أن ثلاثة أرباع البائعين لأسهمهم فى هذه الأماكن العلاجية يتسلمون مقابل البيع فى الخارج أى أن هذا أيضاً يمثل استنزافاً للاقتصاد القومى.

أكد أن هذه الشركة مصممة على احتكار هذا القطاع بدليل أنها قامت فى البداية بشراء القاهرة التخصصى بمبلغ ١٧٠ مليون جنيه فقط بينما دفعت مبلغ ٧٧٠ مليوناً للاستيلاء على كيلوباتر على الرغم من أن الأولى أكبر بكثير من الثانية.

قال انه من غير المستبعد أن يكون هناك مستثمرين من رجال مبارك وراء هذه القضية ممن قاموا بتهريب أموالهم للخارج فى محاولات لفرض التحكم والسيطرة على واحد من أهم وأخطر القطاعات.

طالب الجهات الأمنية بضرورة مراجعة موقف الشركات التى تقوم بالشراء ومعرفة مصدر الأموال التى ينفقونها لأن دخول السوق بهذه الطريقة المريبة يؤكد انه سيكون هناك تأثير بصورة مباشرة على الطبقات المتوسطة التى تتعامل مع هذه المؤسسات العلاجية نحن ندق ناقوس انذار قبل تفاقم الأزمة التى تضرب رعاية الدولة لمواطنيها فى مقتل.

فى محاولة لكشف تفاصيل البيع قمنا بالاتصال بالمسئولين فى مستشفى النيل بدراوى التى تجرى مفاوضات بشأن شرائها الآن لكنهم رفضوا الافصاح أو الحديث عن الصفقة وأعترف أحد أعضاء مجلس الإدارة أن هناك اتجاه نحو البيع ويقوم أصحاب المستشفى بالمفاوضات مع وكلاء الشركة بمصر لكن الأفضل عدم الخوض فى أى تفاصيل فى هذا الوقت حتى يتم الانتهاء من الاتفاق على البيع النهائى مؤكداً أنها أموال خاصة وليس من حق أى شخص الاطلاع على معلومات بشأنها أو حتى ابداء الرأى فى سياسة البيع من عدمها.

PRESS CLIPPING SHEET